

إذا قامت الحرب نجمت عنها عدة آثار تشمل أغلب نواحي الحياة ، لأن الحرب تغير – لاسيما اليوم – معالم الكون ، وتثير الرعب والخوف في النفوس ، وبدل الأمان والطمأنينة بالقلق والاضطراب بما يقترن بها من تخريب الحضارة والعمaran، وتدمير المدن وإبادة السكان فيمد أن يكون السلم سائداً في ربوع البلاد لكل من المتحاربين تصبح الحرب هي الحكم الفصل في مقدرات الأمم والشعوب ، وتقرر مصير علاقتهم مع بعضهم . وآثار الحرب : منها ما هو علم يتناول علاقة المتحاربين فيما بينهم أو بين غيرهم ومنها ما هو خاص بتناول الأفراد والأموال . والفقهاء المسفون لم يفرقوا بين الآثار العامة والآثار الخاصة في كل الأحوال ؛ لأنه كان المأثور أن الحرب هي كفاح بين شعبي الدولتين المتحاربتين ، دون أن يكون هناك تمييز بين ما يتعلق بالحكومات وما يختص بالأفراد ، ولا سيما بالنسبة للأشخاص والأموال . وبناء على ذلك فقد تأثرت أحكام الحرب التي قررها فقهاؤنا في هذه الناحية بالوضع – ١٧١- السائد بين الأمم ، مما جعل تلك الأحكام مبنية في الغالب على شريعة المعاملة بالمثل أما بعد استخدام الجيوش النظامية المدرية ، وإصدار الأوامر المشددة لهم بعدم التعرض للأفراد وأملاكهم ، فقد عدلت قاعدة أن الحرب كفاح بين شيء الدولتين، تحت تأثير الرأي القائل بإلقاء عبد الحرب على الحكومات لا على الأفراد (١) . وحينئذ فإننا نرى أنه يجوز الأخذ في مجال الفقه الإسلامي بالتفقة الحديثة بين آثار الحرب بالنسبة للحكومات والأفراد، بناء على أن العلة المقررة في فقهنا لاستباحة دماء الحربين وأموالهم هي القتال والمحاربة . النسوية أما من الناحية الشكلية في تنظيم دراستنا لآثار الحرب ، فلن تقييد تلك الآثار إلى عامة وخاصة ، كما سلك بعض رجال القانون ؛ إذ أن ذلك التقسيم لم يلتزم به المؤلفون الآخرون ، ولأن الكلام في الفقه الإسلامي لا يختلف أحياناً بالنسبة للأثر العام أو الخاص . وذكر الأدلة ومناقشتها مع بعضها تعطي علينا عدم مسايرة النهج الذي يأخذ بالتقسيم السابق ، فمثلاً أثر الحرب في أموال المدو يشمل العام منها والخاص ، وأثر الحرب في العلاقات الإسلامية بين المتحاربين عن طريق الأمان منه ماله أثر خاص ، كما سيتبين ذلك أثناء دراستنا التالية : وهكذا يكون الكلام في الباب الأول على هذا النحو : الفصل الأول – انقسام الدنيا إلى دارين أو ثلات . وفيه مبحثان . الفصل الثاني – في أثر الحرب في العلاقات الإسلامية بين المسلمين وغيرهم. الفصل الثالث – في أثر الحرب في العلاقات السياسية الدولية وفيه مبحثان : المبحث الأول – أثر الحرب في العلاقات الدبلوماسية . المبحث الثاني – أثر الحرب في المعاهدات .. الفصل الرابع – الأسرى والجرحى والمرضى والقتلى . ويغلب على هذه الفصول أنها آثار عامة للحرب ما عدا الثاني منها فهو إما عام أو خاص . الفصل الخامس – أثر الحرب في الأشخاص والأموال، المبحث الثاني – أثر الحرب في العلاقات الاقتصادية. المبحث الثالث – أثر الحرب في أموال العدو . والغالب على هذا الفصل الأخير أنه من آثار الحرب الخاصة غير أن المبحث الثالث يشترك فيه الأثran العام والخاص. الفصل الأول انقسام الدنيا إلى دارين او ثلات ستعطي فكرة في هذا الفصل عن صورة العلاقات الدولية في ظل الإسلام ؛ لأن مقر هذه العلاقات هو المجال الطبيعي لظهور آثار الحرب على مسرحه ، وسوف تبحث ذلك في مبحثين : المبحث الأول – أثر الحرب في تقسيم الدنيا إلى دارين ، ونقاش الفقهاء في العلاقات الدولية في الإسلام المبحث الثاني – هل للحرب أثر في إيجاد حالة حياد في الإسلام ؟ المبحث الأول أثر الحرب في تقسيم الدنيا إلى دارين أو ثلات وطبيعة العلاقات الدولية في الإسلام يترتب على قيام الحرب – في القانون الدولي – بين دولتين أو أكثر انقسام العائلة الدولية (١) إلى فريقين : فريق المحاربين : ويشمل الدول المشتبكة في الحرب. وفريق غير المحاربين ، ومن اتخاذ صفة الحياد : ويشمل باقي الدول الأعضاء في المائلة الدولية (٢). فهل نجد هذا الأثر في الإسلام؟ وما هي نظرة الإسلام إلى المائلة الدولية في الوقت الحاضر ؟ وهل التقسيم الذي ذكره تقسيم دائم أم هو مجرد أثر من آثار الحرب ؟ نرى جمهور فقهاء المسلمين يقسمون الدنيا إلى دارين : دار اسلام ودار حرب ، ويعتبرون الحرب أثراً في هذا التقسيم ، حيث يتغير وصف الدار تبعاً لحالة الفتح من انتصار أو هزيمة بين المسلمين وغيرهم ، وقد رتب الفقهاء وقد تحددت فكرة العائلة الدولية ووضعت منذ مؤتمر وستفاليا سنة ١٦٤٨ وهي تقوم على أساس وجود الجماعة الدولية التي تتتألف من الدول المستقلة ذات السيادة التي تستطيع الدخول في علاقات دولية، والدول متساوية في الحقوق وتطبق مبدأ التوازن الدولي للمحافظة على السلم ( راجع القانون الدولي العام الدكتور حامد سلطان : ص ١٣ - ١٤ ، مبادئ القانون الدولي العام طبعة ١٩٩١ الدكتور حافظ قائم : من ٤٦ - ٤٧ ) . (٢) القانون الدولي العام الدكتور علي صادق أبو هيف طبعة ١٩٥٩ : من ٦٥٧ - ١١٣١ على هذا التقسيم اختلافاً في أحكام الشريعة بسبب الحرب الدائرة بين المسلمين وأعدائهم، وسوف نعرض ذلك بالتفصيل . أما نظرة الإسلام إلى ما عرف حديثاً من نظام العائلة الدولية ، فإن المبادر لأول وهلة من تقسيم الدنيا إلى دارين أن الإسلام لا يعترف بانقسام العالم إلى دول متعددة ذات سيادة ، وقانون مختلف (١) . في بالنسبة للإسلام شيء واحد مخالف الشريعة الإله . غير أنه من المسلم به أن الإسلام يقر بوجود دول مختلفة في هذا العالم من الناحية الواقعية . فالقرآن الكريم

حرم نقض العهود ويلزم الوفاء بها دون اغترار بكثرة الأمم الأخرى وثروتها وقوتها ، قال الله تعالى : ( ولا تكونوا كالتي نقضت  
غزلها من بعد قوّة أنكنا تختذنون أيمانكم دخلاً بينكم أن تكون أمّة هي أربى من أمّة ، إنما يبلوكم الله به ، فقوله تعالى : وَأَنْ تَكُونَ  
أُمّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمّةً ، (أي أكثر مالاً ورجالاً وصولة مما يجعلها أعزّ مكانة) دليل على إقرار وجود دول أخرى لغير المسلمين ،  
وأن لها سيادتها وكيانها ونظمها المختلفة بحسب طبائع الأمور ، ذلك أن الإسلام بأبي التعصب المعقود نحو الأديان الأخرى ، ولا  
ينظم علاقاتها مع بقية الأمم على أساس الحرب كما عرفنا ، وفرق بين النزعة العالية الدعوة الإسلامية وبين الاعتراف بالواقع .  
وبهذا يرد على الاستاذ مجید خدوري الذي يقول : إن قواعد القانون الدولي في الإسلام لا تقوم على أساس الرضا المتبادل بين  
أعضاء الجماعة (١) راجع القانون الدولي العام : من ٤٢ ، والمجتمعات الدولية الإقليمية : من ٢٤ الأستاذ الدكتور حافظ قائم ،  
وراجع القانون الدولى الماس الدكتور أحمد مسلم : من ٥٦ - ٩٢ (٢) النحل : ٥٦٠ . ولكن على أساس تفسير المسلمين وفهمهم  
بمصالحهم السياسية والخلقية والدينية (٣) . ولكن المعروف أن الإسلام يقصد نشر الشريعة في كافة أنحاء الدنيا ، ويقتضي الدين  
مع قيام الدولة في دار الإسلام. هذه الدولة تقوم على العقيدة وليس ذلك تعصباً ولا تطرفاً منها ، وإنما كان ذلك هو الضمان الوحيد  
لقيامها على كمالها . فالعقيدة من حرية الفكر ، والحكم مسلط على الحرية قبضاً وبسطاً (٤) . ونظراً لأنّه لم يتحقق الإسلام بلوغ  
غايته في شمول نظامه ، وكانت الحرب قائمة بين المسلمين وغيرهم ، فقد قسم الفقهاء الدنيا إلى دارين بحيث تضم دار الحرب  
جميع الأمم غير الإسلامية. فما هو الضابط الذي يميز الدارين ويحدد كلاً منها . دار الإسلام تجد في تحديد هذه الدار أربعة آراء  
للعلماء ، تختار منها الرأي الأول لأنّه أقرب الآراء إلى نصوص جمهور الفقهاء ، وهو أن كل ما دخل من البلاد في محيط سامان  
الإسلام ، ونفذت فيها أحكامه وأقيمت شعائره قد مار من دار الإسلام ، ووجب على المسلمين عند الاعتداء عليه أن يدافعوا عنه  
وجوباً كفائياً بقدر الحاجة وإلا فوجوباً عيناً وكانوا كلهم آلمن بن تركه ، وأن استيلاء الأجانب عليه لا يرفع عنهم وجوب ) القتال  
لاسترداده وإن طال الزمان (٥) . يجب على المسلمين جميعهم تطويرها من الدخول . (٦) راجع الحرب والسلام في الإسلام للاستاذ  
المذكور : من ٤٣ . (٧) الدكتور مسلم في المرجع السابق : ص ٣٣٦ . (٨) تغير المناخ : ١٠ ص ٣١٦ ، يجري الخطيب : ٤ ص  
٢٣٦ مقدمة ابن خلدون من ١٩٠ ، مقالات الإسلاميين واختلاف المسلمين للاشعري : ص ٤٦٣ . ١٧ - خارج وعلى هذا فدار  
الإسلام تشمل جزيرة العرب والبلاد التي افتحتها المسلمون ، والتي تخضع لسيادة الإسلام وسلطانه وتسرى فيها النظم الإسلامية.  
وتسمى دار الإسلام دار البديل أيضاً و لا من العدل واجب فيها في جميع أهلها بالمساواة . ويفاصل هذه التسمية اصطلاح « دار  
البني »، وهي جزء من دار الإسلام تفرد به جماعة من المسلمين خرجوا على طاعة الإمام الشرعي، ثم إنهم تحصنوا في تلك الدار  
وأقاموا عليهم حاكماً منهم وصار لهم بها جيش ومنعة ودار الحرب : في الدار التي لا تطبق فيها أحكام الإسلام الدينية والسياسية  
لوجودها وتسمى عند الإباضية ودار الشرك : وهي الدار التي أمرها للشرك يجري فيها الأحكام الشركية لا يرد عنها ، ويفاصلها  
عندهم ودار التوحيد . وتظل الدار في رأيهم دار عدل ولو غلب عليها أهل الضلال مشركين أو منافقين، ما دام يمكن لأهل العدل  
إظهار دينهم فيها (٩) استنبط الفقهاء هذا التقسيم من سنة الرسول عليه الصلاة والسلام . والمدينة صارت دار إسلام (١٠). جاء في  
رسالة خالد بن الوليد (١١) في كتاب الخراج . وجعلت لهم (أي أهل القيادة) أيها شيخ ضعف عن العمل أو أصحابه آفة من الآفات ،  
أو كان غنياً فافتقر وصار أهل دينه يتصدقون عليه ، طرحت (١٢) راجع شرح النيل وشفاء العليل ١٠٠: ص ٣٩٠ ، والمراجع في  
الصفحة السابقة رقم ٣ . (١٣) انظر شرح النيل المذكور : ١٠: ص ٣٦٣ - ٢٦٩ . (١٤) هو خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي  
الفرقي ، سيف الله الفاتح الكبير والصحابي كان من أشرف قريش في الجاهلية ، أسلم قبل فتح مكة (هو و مرو بن العاص) سنة  
٥٧ ، فسر به رسول الله صلى الله عليه وسلم وولاء الخيل، توفي يجمع (في سوريا) سنة ٥٢١ . جزئه وعييل من بيت مال  
المسلمين وعبدالله، ما أقام بدار الهجرة ودار الإسلام ، وقال ابن حزم : وكل موضع سوى مدينة رسول الله فقد كان تفراً ، ودار  
حرب ومغزى جهاد ، (١٥) الواقع أن استنباط تقسيم الدنيا إلى دارين من الدعوة إلى الهجرة غير سليم : لا من ذلك قد نسخ بفتح  
مكة ، وقول التي : و لا هجرة بعد الفتح، رواه الجماعة إلا ابن ماجه (١٦) . يظهر من تعريف كل من الدارين أن الممول في تمييز  
الدار هو وجود السلطة وسريان الأحكام . فإذا كانت إسلامية كانت الدار دار إسلام ، وإذا كانت غير إسلامية كانت الدار دار  
حرب قال محمد بن الحسن : و المعتبر في حكم الدار هو السلطان والمنع في ظهور الحكم ، فإن كان الحكم حكم المowaدين  
فيظهورهم على الأخرى كانت الدار دار موادعة ، وإن كان الحكم حكم سلطان آخر في الدار الأخرى فليس لواحد من حكم  
الموادعة ، (١٧) . أهل الدارين ومن هنا قال الفقهاء : لا يتحقق اختلاف الفارين بالنسبة الميراث ونحوه إلا بتوازن شروط ثلاثة : هي  
اختلاف المتعة أى المسكن ، واختلاف وانقطاع المصمة فيها بينما حتى يستحصل كل قتال الآخر (١٨) الخراج لاني يوسف : ص ١٤٤ ،

السياسة الشرعية للإمام الشافعي (المحلى : ص ٢٩٧) . وانظر المبسوط للسرخي (٤) راجع نيل الأوطار : ٨ من ٠٢٥ ) شرح السير الكبير : ٤ ص ١٠٠٨ . وبهذا المنطق نفسه قال أبو يوسف ومحمد وممالك والشافعي وأحمد بقصد تغيير وصف الدار نظراً لأن الحرب بين المسلمين وغيرهم في حال مد وجزر ، قالا : نصير دار الإسلام دار حرب بإجراء أحكام الشرك فيها فقط لأن ظهور الإسلام بظهور أحكامه. فإذا زالت منها هذه الأحكام لم تبق دار إسلام ، ويرى أبو حنيفة أن دار الإسلام لا تصير دار حرب إلا بشرط ثلاثة : أحدها : ظهور أحكام الكفر ونفاذها فيها الثاني: أن تكون متاخمة لدار الكفر وال الحرب. الثالث : ألا يبني فيها مسلم ولا ذي آمنا بأمان المسلمين الذي كان يتمتع به ، أي بالأمان الإسلامي الأول الذي مكن رعاية المسلمين من الإقامة فيها. الذميين . فقد اعتبر أبو حنيفة أن أساس اختلاف الدار هو وجود الأمان بالنسبة للمقيمين فيها، فإذا كان الأمان فيها المسلمين على الإطلاق في دار إسلام وإذا لم يأمنوا فيها في دار حرب. ولا يزول الأمن بالنسبة المسلم إلا بالأمور الثلاثة المذكورة (١) وانفق أبو حنيفة مع صاحبيه على أن دار الكفر تصير دار إسلام بظهور أحكام الإسلام فيها . وإنما المقصود هو وجود الأمان والسلام ، أو عدم وجوده ، وهو معنى تقسيم الدنيا إلى دارين وهو الأقرب إلى معنى الإسلام، (١) راجع شرح السير الكبير : ٤ من ٣٠٢ ، فتاوى الولوالجي : ٢ ق ٢٨٢ ب ، البدائع : ٧ - ١٣٠ - ١٣١ وشرح قاضي خان على الزيادات : في ١ من باب السير بالفتاوی المانية : ٣ من ٠٨٤ ، المحيط : ٢ ق ٢٠٠ ب ، فرح ابن الساعاتي على مجمع البحرين : ٢ من باب السير، قرر الحكم : ١ ص ٢٩٠ ، الفتاوی الهندية : ٢ من ٢٢٢ - حاشية ابن ما بدین : ٣ من ٢٥٠ ، طوالي الأنوار المستمي : ٨ ورقة ٦٢ شرح الدر المختار مخطوط بمكتبة الأزهر الإفصاح لابن هيرة: من ٢٤٨ ، رحمة الامة بهاملي الميزان الشمراني : ٢ ص ١٢٩ - ويوافق الأصل في فكرة الحروب الإسلامية وأنها لدفع الاعتداء :